الضربخانة العثمانية

(دراسة تحليلية)

د. أحمد صالح علي

شهدت الدولة العثمانية طوال تاريخها كثير من التقلبات الاقتصادية وعلى إثرها تعرضت الدولة إلي كثير من الانعطافات الحاسمة في مسارها التاريخ فكانت النقود أو صك العملة أو دار صك وضرب العملة العثمانية في أشد الحاجة لتوفير الأموال والنقود السليمة ذات الوزن المنضبط لحماية الدولة من بلايا تقع فيها خاصة بسبب تسريب المعادن النفيسة خارج الدولة مما أضر بالاقتصاد العثماني .

وما زالت هذه المواضيع الاقتصادية والمتعلقة " بالنقد "وصناعة النقود" وصكها على سبيل المثال بحاجة ماسة إلي دراسة عميقة علما بأن التأريخ الاقتصادي للدولة العثمانية في أية فترة من عصوره الحديثة يستوجب الإلمام بكل حيثياته . دون إهمال أي جزء منها . ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإماطة اللثام على فترات عصيبة مرت بها الدولة العثمانية في حقبة زمنية من العصر الحديث، وإن كان دورنا هذا هو محاولة فهم بعض الأزمات الاقتصادية وأثرها على صك وضرب العملة العثمانية . وربما يكون ذلك موضوعا جديدا في مجال البحث الأكاديمي وبخاصة أن الدراسات السابقة قد أفاضت الحديث عن مسار الدولة السياسية والعسكري. وإن كان البعض منها قد لامس الجانب الاقتصادي منه فإنها أسهبت الحديث أيضا عن فترات قوته . وصعود الدولة العثمانية إلي مكانه مميزة بين دول العالم ؛ لكنها في مقابل ذلك أهملت الحديث من فترات ضعفها وانتكاساتها. فظلت مثل هذه الجوانب حلقة من حلقات التاريخ المنسي. فلم تنل الحظ الأوفر من الدراسة. عدا في ثنايا بعض البحوث والدراسات ضمنا التي اهتمت هي الأخرى – في غالبها – بتوصيف حال المجتمع إبان الأزمات بمصطلحات متعددة دون تحديد ماهية أي من هذه المصطلحات أوضح هنا بلا أي غموض أن هدف الدراسة اصطلاحي في المقام الأول لفهمها ومن ثم توضيح ما فهمه المحدثون واقروه بناء علي فهمهم لمادة المصادر والمراجع .

واللافت للنظر هو عدم وجود دراسة تختص بدراسة أو تفسير الالتزامات الممنوحة للضرب خانة العثمانية وطريقة الحصول على التزامها في آية عصر من عصور الدولة العثمانية – على حد اطلاعي – على الرغم من

وجود دراسات متعددة بحثت في النواحي المالية فقط . في حين أن هذه المواضيع تستحق الوقوف عندها ودراستها بعمق إذا ما أرادنا بناء نسق تاريخي متكامل حول الدولة العثمانية . لأنها تمثل مدخلا لفهم الأوضاع المالية عن طريق فهم الصعوبات التي تعترض خلال مراحل صعبة عاشت فيها الدولة العثمانية إبان تعرضها لمثل هذه الأزمات . والتي لها من دون شك أثار سلبية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية . ولها انعكاسات على الأفكار والذهنيات والرؤي .

ومع أن الدولة العثمانية طوال الستة قرون خاضت الكثير من الحروب انتصرت وانهزمت وتعاهدت إلا أن الأزمات الاقتصادية كانت أشد وطأة وقسوة على الدولة ، وقد نتج عن ذلك تدني مستواها الاقتصادي الذي لم يعد يستطع أن يجابه الاقتصاد العالمي ، الذي اجتمع ووضع جل اهتمامه لكسر الاقتصاد العثماني .

[١] النقود العثمانية :

في بداية الأمر لم يصدر العثمانيون ، ولا الإمارات التركمانية في الأناضول ، نقودا بأسماء حكامهم ما داموا مستمرين في إعلان ولائهم للسيادة الإيلخانية*. خلال هذه الفترة ، استخدمت هذه الإمارات النقود الإيلخانية وغيرها مما كان متداولا في الأناضول ، وحاولوا أيضا تغطية حاجاتهم الخاصة بضرب كميات محدودة من النقود الفضية والنحاسية الشائعة وأخيراً ، مع انهيار السيطرة الإيلخانية على الأناضول ، وخروج آخر الحكام الإيلخانيين إلي مصر المملوكية(١) .

وقد أعتمد العثمانيين في البداية على دور الضرب الإيلخانية في توفير الأمـــوال الأزمـــة لدولتهم ، والجدير بالذكر هنا ، إن معظم أشكال النقود العثمانية في البداية على طـــراز النقـــود الإيلخانية ، ظل هـــذا الوضـــع إلـــى أن جـــاء السلطان أورخان ليفصل مابين دور الضـــرب الإيلخانية والدولة العثمانية ، حيث قام بإنشـــاء أول دار ضرب عثمانية في بروصـــة ، حيـــث أعتمد علي اللـــذين كـــانوا يعملـــون فـــي دور الضرب الإيلخانية في الأناضول (٢).

ويتضح هنا أن السلطان أورخان قد بدأ استقلال الاقتصاد العثماني بإصدار نقود باسمه في الضربخانة** العثمانية عام ١٣٢٦م . فقد كان بذلك قد وضع اللبنة الأولي للاقتصاد العثماني وكانت أول عملة عثمانية هي الأقجة*** العثمانية التي كانت أول عملة رسمية للدولة(٣) ، والجدير بالذكر أن معظم المسكوكات المتداولة قبل إصدار الأقجة مسكوكات أجنبية(٤) . والجدير بالذكر أن الأقجة كانت عملة فضية .

وكتب على وجه العملة الأول (المجاهد في سبيل الله السلطان أورخان) وعلى الوجه الآخر (ضرب ببروصا)، بهذا قد تأكد إعلان الكيان الاقتصادي للدولة العثمانية[٥] وتظهر أحد المسكوكات بعد أن نقش عليها في الوجه الأول " السلطان العظيم أورخان ابن عثمان، أدامه الله "أو الله الرحيم، أورخان ابن عثمان، عز نصره"[٦] .

ويختلف هنا أحد المؤخرين على كون أن أورخان هو أول من صك العملة العثمانية، ودليله على ذلك أن أول أقجة ضربت في عهد عثمان بك[٧] ، وقد تعددت النقود العثمانية من(أقجة ،بارة والقرش) ، لكن ظلت الأقجة هي أساس النقد العثماني لفترة طويلة .

ومن الملاحظ هنا أن الأقجة حافظت على ميزتها كوحدة نقدية حتى القرن ١٧م، ولأجل هذا فإن الفترة الممتدة حتى عام ١٤٧٩م تعرف في تاريخ النقد أحادية المعدن في العملة، ومن ناحية قطع الأقجة فقد ضربت على شكل قطعة بأقجتين، وأخري بخمس أقجات لأول مرة في عهد أورخان بك. أما السلطان محمد الفاتح فقد ضربت العملة من فئة عشر أقجات في عام ١٤٧٠م باسم (محمد خاني) ، وهذه الصكة الغليظة ظلت على تداوله في عهد السلطان بايزيد الثاني أيضا باسم (كموش سلطانية) أي الفضة السلطانية[٨] .

وفي هذا الصدد يذكر نفر من المؤرخين أن أورخان ضرب الصكة الفضية والنحاسية، والتي يصل عدها إلي أربعة عشر عملة ، منها ثلاثة عشر فضة وواحدة من النحاس، مكتوب على أحد وجهيها (لا إلا الله محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر (أورخان خلد الله ملكه)، كذلك مكتوب على مسكوكات السلطان مراد الأول (١٣٦٠ – ١٣٩٨م) كلمة الشهادة وعلى الوجه الآخر (مراد بن أورخان خلد الله ملكه) [٩]، وقام السلطان بايزيد (١٣٨٩ – ١٤٠٢م) الصاعقة بصك عملة مكتوب على أحد وجهيه (خلد ملكه) والتاريخ، وعلى الوجه الآخر بازيد بن مراد، وقد اتبع السلاطين (السلطان محمد حلبي والسلطان مراد الثاني) نفس النمط السابق[١٠] .

وعلى نفس الوتيرة فقد قام السلطان محمد بصك العملة الذهبية، وضرب على الوجه الأول ضارب النضر (الذهب) صاحب المعز والنصر في البر والبحر، وعلى الوجه الثاني سلطان محمد خان ابن السلطان مراد خان ضرب في قسطنطينية والتاريخ، واستمر من جاء من بعده من السلاطين مدة مديدة يضربون الصكة على هذا السياق[١١] .

ومع كل هذا فقد خسرت الأقجة الكثير من قيمتها بمرور الزمن، وقد اضر ذلك كثيرا بالاقتصاد العثمانية ودور الضرب[١٢] وقد تعاقب على حكم الدول العثمانية كثير من السلاطين وقد تميزت المسكوكات العثمانية برسم الطغراء وهي نصوص كتابية تضم اسم السلطان وأبيه ولقبه ، بهذا تغيرت العملة من سلطان لآخر[١٣] .وهنا تظهر وظيفة دور الضرب كما سنذكرها موضع الدراسة .

وعند انهيار الأقجة العثمانية اضطرت الدولة إلي إصدار العملة الجديدة وهي البارة* للقضاء على التضخم النقدي لأنها فشلت وأدت إلي ظهور الرشوة بين الناس والجنود بعد إصدار عملة جديدة هي القرش** وزاد ذلك من الاضطراب العام للمجتمع العثماني وخاصة الفئة العسكرية والانكشارية، اجتمعت تلك العوامل لزيادة انهيار الاقتصاد العثماني[١٤] .

علاوة على ما تقدم فالأقجة كانت هي العملة الرسمية في الدولة العثمانية إلا أن الناس كانوا يتداولون إلي جانبها نقودا أخرى محلية . وفي أعقاب فتح مصر كانت البارة (باره – Pare) هي المستعملة في تلك المنطقة، أما في شرق الأناضول فكانوا يستعملون الـــ (شاهي) الذي هو عملة إيرانية ، وفي القرم الأقجة الكفاوية (كفوي اقجة)، وفي الأفلاق والبغدان (رومانيا حاليا) وأردل يستعملون الـــ (بنز Penz)، فكانت بذلك عملات محلية متداولة داخل الدولة العثمانية[١٥] .

أما عن النقود الأجنبية المتداولة داخل الدولة العثمانية ففي بداية الحكم العثماني كانت أكثر انوع النقد هي القرش الهولندي (الأسدي) Esedi ، وقد حل محل الأسدي القرش النمساوي المعروف باسم ريال Riyal أو قرة قرش Kara Kurush، وإلي جانب بعض العملات الأخرى الذهبية وهي الدوكات الفينيسية Ducat Venetian أو السيكوين Sequin والتي أطلق عليها العثمانيون اسم (فيلوري) Filuri ذات النقش المميز بالزهرة أو " يالديز آلتوني " Yaldi Zaltini، والدوكات النمساوية التي سميت " مجر آلتوني " Magar Altini، بعدها قام محمد الفاتح بإصدار عملة ذهبية أطلق عليها بعد الفتح العثماني لمصر اسم " شريفي " والتي استمر تداوله وثبات قيمتها ووزنها لفترة طويلة[١٦]،وقد ساهم التداول في النقد الأجنبي والمتعدد في مواصلة عمل الضربخانات بشكل منتظم ،بسبب صهرها للنقود الأجنبية وصكها على هيئة نقود عثمانية .

ومن أهم الأحداث والآثار السلبية التي تعرضت لها دور الضرب العثمانية ، التضخم الذي ينمي علي أساس العملة النحاسية بعد

جلوس سليمان الثاني (١٦٨٧-١٦٩١م)علي العرش ، حيث أضطر السلطان بصك عملة نحاسية (كان يطلق عليها منقور) وكان يزن الواحد منها نصف درهم (١،٦٠٣ غراما)، وقد تداوله الناس بسعر نصف الأقجة أولا ثم رفع سعرها إلى الأقجة ، ونظرا إلى أن العمل النحاسية عملة اعتبارية وقيمتها المعدنية هي دون قيمته النقدية بكثير فقد كانت لا تستعلم إلا في المبيعات الخسيسة والرخيصة ، غير أن الدولة أعطتها ميزة قوة إبراء لتستعمل في أداء كل دين مهما بلغ حجمه ، إلا أنه وفي النهاية تم سحب المنقور من السوق بعد أن استمر تداوله ثلاث سنين ، وقد استخدم في صكه آلة ضرب ميكانيكية حديثة استعملت لأول مرة داخل الأراضي العثمانية ، وهذا ما سمح للدولة أن تحصل في وقت قياسي على إنتاج مبالغ كبيرة استخدمتها لسد ديونها المتراكمة(١٧) .

جدول رقم (١) [١٨] نسب تبادل النقود الأخرى إلي الأقجة (١٤٧٧ – ١٥٨٢م) .

السنوات	دوكا البندقية (ذهب)	الأشرفي المصري (ذهب)	الانغوروسية الهنغارية(ذهب)	ثمانية ريال الاسباني(فضة)	الدينار الأسري الهولندي(فضة)
١٤٧٩	٤٥-٤٦	٤٢-٤٣	ــــــ	ــــــ	ــــــ
١٤٨١	٤٧	٤٥	٤٥	ــــــ	ــــــ
١٤٩١	٥٢	٥٠	٥٠	ــــــ	ــــــ
١٥٠٠	٥٤	٥٢	٥٢	ــــــ	ــــــ
١٥١٢	٥٥	٥٠-٥٥	٥٣	٤٠	٣٥
١٥٢٦	٥٧	ــــــ	٥٣	ــــــ	ــــــ
١٥٣٢	٥٧	ــــــ	٥٢	ــــــ	ــــــ
١٥٤٠	٦٠	ــــــ	٥٥	ــــــ	ــــــ
١٥٥٠	٦٠	ــــــ	٥٧	ــــــ	ــــــ
١٥٦٦	٦٠	ــــــ	٥٧ (رسمي)	ــــــ	ــــــ
١٥٨٢	٦٠ (رسمي)	ــــــ	٥٧ (رسمي)	ــــــ	ــــــ
ــــــ	٦٥-٧٠ (السوق)	ــــــ	ــــــ	ــــــ	ــــــ

ويتضح من الجدول السابق نسبة تبادل النقود المتداولة داخل الدولة العثمانية وما يقابلها بالأقجة، وما يوضحه أيضا من تناقص سنوي في قيمتها .

ونتيجة لما سبق فكانت الدولة مغلوبة على أمرها في إصدار العملات الجديدة وعملت دور الضرب كثيراً للوقوف أمام الأزمة الاقتصادية فالشاهد من المصادر أنها تشير إلي أن الوضع الاقتصادي شهد تدنيا لفترات طويلة، وقد تمتعت الدولة بفترات سلام واستقرار في نهاية القرن ١٨م وبتوسع اقتصادي، والقرش العثماني كان مستقرا نسبيا[١٩] وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية عهد سليم الثالث ١٨٠٧م[٢٠]،وقد برز العنصر الأرمني كثيراً في أدارة دور الضرب العثمانية في العاصمة استانبول أو أي ولاية أخرى ، حيث كان آرتين قزاز رجل أعمال أرمني ، تدرج في مناصب عديدة داخل الدولة ، وقد وصل إلى رئاسة دار الضرب العامة في العشرينيات من القرن ١٩م ، وكان قزاز في الواقع واحداً فقط من رجال المال الأرمن اللذين أداروا دار الضرب العثمانية منذ أواخر القرن ١٨م وحتى أربعينات القرن ١٩م، والجدير بالذكر هنا أن قزاز قد عرض على الصدر الأعظم خلال الحرب العثمانية – الروسية عام(١٨٢٨-١٨٢٩م) إصدار نقود نحاسية مخلوطة ببعض الفضة لتغطية نفقات الحرب وهي بفئة ٥ قروش، وبالفعل أصدرت الدولة العملة ،وقد أنتجت دار الضرب العثمانية ٢٣ مليون قطعة ، وبعد نهاية الحرب أصدرت دار الضرب نقداً جديداً بلغت قيمتها الإجمالية ١٣٧،٨ مليون قرش ، وبذلك تجددت الثقة مرة أخرى بالنقد العثماني[٢١] .

[٢] الضربخانة العامرة :

بدأ العثمانيون تصميم وصك نقودهم الخاصة في عام ١٣٢٦م، وشاركهم في ذلك الإمارات التركمانية الأخرى في غرب الأناضول بإصدار نقودهم الفضية، حيث اختاروا أوزانا متقاربة مع النقود البيزنطية الفضية التي كانت ما تزال متداولة في المنطقة[٢٢] .

ولا نزاع في أن الدولة وبعد أن أصبحت ممتدة الأطراف فوق مساحة شاسعة، لم يقتصر ضرب العملة علي العاصمة استانبول، حيث كانت الضربخانات في مدن الأناضول، مثل بورصة وأماسيا وقونية وقسطموني، وفي الروملي مثل غليبولي وأدرنه، وبلغراد، وفي مصر وبعض مدن الشمال الأفريقي، وفي بغداد،

ودمشق وحلب، وغيرها من المدن المعروفة غير أن هذه الضربخانات لم تكن تعمل كلها في آن واحد، كما كانت هناك فترات تعطلت فيها تماما. فالفترات التي يشتد فهيا نشاط الضربخانات هي التي كان يجري فهيا تجديد وتصحيح العملة . ومقدار الفضة الذي يجري ضربه في تلك المواقف الخاصة كان يرتفع حتى يبلغ عشرة أضعاف المقادير المستخدمة في الظروف العادية ؛ لأن تداول النقود القديمة كان يتم حظره بفرمان، إذ يأمر كل من يحوز قدرا من الفضة أن يتوجه به إلي الضربخانة، فيقوم بتسليمه ثم يحصل علي النقود الجديدة، ويعلم بهذا الفرمان في كافة ولايات الدولة العثمانية[٢٣].

والجدير بالذكر هنا أن العثمانيون قد أسسوا عددا كبيرا من دور الضرب للعملة في مراكز مدينية وتجارية هامة وقريبة من المناجم الأساسية. فخلال الثلاثين عاما من عهد محمد الثاني (١٤٤٤ و ١٤٥١ – ١٤٨١م) كانت الأقجة تضرب علي الأقل في اثني عشر موقعا[٢٤] .

وفي نفس السياق ، وجد في اليمن في أوائل القرن ١٧م عدة دور ضرب ومنها (تعز – زبيد – صنعا) ، وضرب فيها الأقجة ومع هذا فكان الوضع النقدي سيئا للغاية ، وبسبب تدهور النقد تم صلب أمين دار الضرب وهو الفقيه عن الملك اليمني وكان ثريا ذا أموال كثيرة ، وذنبه هو اختلال الصكة بغلبة النحاس على الفضة[٢٥]

وتدل الأعداد الكبيرة لدور الضرب مدي الاهتمام العثماني بالمعادن الثمينة وجعل النقود متوفرة محليا، في وقت كان من الصعب فيه، من الناحية التقنية والإدارية، جمع كل السبائك في مراكز محددة، ثم إرسال المسكوكات مجددا إلي المقاطعات ، والعدد الكبير لدور الضرب يظهر أيضا أن عمليات الصك لم تكن تتم بشكل مستمر، وفي الواقع إن نشاطات دور الضرب قد تباينت بشكل كبير عبر الزمن، ولم يتم استخدام الطاقة القصوى للإنتاج بشكل فعلي عادة، واعتمدت دور الضرب في إنتاجها على كمية المعادن الثمينة التي كان يتم جلبها عن طريق الأفراد أو كانت تجمع من قبل الدولة[٢٦] .

وقد تعددت مهام دور الضرب العثمانية غير كونها دار لصك العملة فقط،فمن ضمن المهام التي أوكلتها الدولة العثمانية للضربخانة العامرة، هي استخدامها كخزانة احتياطية للخزانة العامرة بين عامي (١٧٧٣ – ١٧٧٤م) في عهد السلطان عبد الحميد الأول [٢٧] ، كما كانت هناك دور ضرب في بغداد وغيرها من

الولايات العربية التي تبعد عن العاصمة استانبول، وتم استخدامها كخزانة للولايات.

[٣] التزام الضربخانة العثمانية :

كانت تخضع دور الضرب للإشراف المباشر للحكومة العثمانية، على الرغم من أعدادها لكبيرة، فإن المنظومة كانت منضبطة وتدار بإحكام، وذلك من خلال أنظمة متعددة حيث دور الضرب الكبيرة القائمة في المراكز المدينية الرئيسية، كانت تدار تقليديا من قبل الدولة وكانت عملياتها اليومية تتم بإشراف موظف من قبل الدولة يسمي (أمين) في ظل نظام يدعي الأمانة[٢٨] . وكان الأمين هو المسئول أمام الدولة عن كمية المعدن المصنع نظرا إلي أن الأمناء كانوا يدفعون رسوما عن كميات المعدن المصنعة[٢٩] .

وفي السياق ذاته كانت الدولة وفي بعض الأحيان تقوم بإخضاع دور الضرب الصغيرة إلي نظام الالتزام[٣٠]، وتعطي الضربخانات للالتزام لمدة ثلاثة أعوام في الغالب[٣١]، وكانت تمتد في بعض الأحيان إلي ست سنوات، إذ كانت تلزم عادة عن طريق المزاد العلني لمن يدفع أكثر من أفراد أو مجموعة شركاء، يطلق عليهم اسم (العميل)، وكل ذلك مقابل أقساط منتظمة، ومن الممكن أن يحصل نفس الملتزم، أحيانا، على حق إدارة أكثر من دار ضرب واحدة . وفي حالة نادرة، وخلال سبعينيات القرن ١٥م، فإن كل دور الضرب المحلية في الأناضول والبلقان، كانت تخضع لنفس الشركاء الملتزمين . أخيراً، بعض دور الضرب كانت تخضع لنظام مزدوج يطلق عليه اسم (امانت بروجه التزام) أي أمانة على سبيل الالتزام حيث كان الملتزمين موظفين في نفس الوقت من قبل الدولة ويتقاضون رواتب منها . وهو أسلوب كانت تلجا إليه الدول عندما لا تجد أحدا يتولي أمور المقاطعة (دار الضرب) بطريقة الالتزام[٣٢] .

لكن الدولة وفي ظل نظام الالتزام للضربخانة العثمانية لم تتمكن من التعرف على الكميات المصنعة من الذهب والفضة والنحاس ومن ناحية أخري كانت حاصلات الضربخانات في نظام الأمانة منخفضة، أما في نظام الالتزام فكانت مرتفعة نسبيا لصالح الملتزمين[٣٣] .لذلك كانت الدولة العثمانية تفضل نظام الأمانة لما يعود عليها من عائدات كبيرة عوضا عن نظام الالتزام ، الذي لم تلجأ له الدولة إلا عند اللزوم.

والجدير بالذكر هنا، أن الدولة كانت تراقب عن كثب كل العمليات . وفي ظل نظام الالتزام، كان الملتزم أو العميل، في أغلب الأحيان، يوظف أمينا للإشراف على عمليات

دار الضرب اليومية . وكان هناك شخص آخر يدعي صاحب – عيار وهو مسئول مباشرة أمام الحكومة عن العمليات التقنية، وذلك للتأكد من أن النقود كانت مطابقة للمقاييس القانونية التي كانت تضعها الحكومة . كما كانت الحكومة تشرف أيضا على النشاطات المالية والتقنية لدار الضرب من خلال القاضي المحلي، الذي كان يتفحص دفاترهما بشكل دوري[٣٤] .

وفي هذا الصدد، فالمقاييس القانونية التي كانت ترسل إلي دور الضرب، من قبل الحكومة المركزية، كانت تحدد عدد الأقجة التي يمكن أن تصك من كل مائة درهم من الفضة الخالصة ،ولم يكن مسموحا إضافة أي خليط معدني إلي الأقجة حتى القرن ١٧م، التعليمات كانت تحدد أيضا المبلغ المتوجب على دور الضرب للدولة من ضرب السبائك التي تشتريها هذه الدور، كما كانت تحدد المبالغ التي تؤخذ من الأفراد الذين كانوا يحضرون سبائكهم إلي دور الضرب من أجل صكها نقودا[٣٥] .

مع كل ذلك فقد اختلفت المقاييس القانونية بصورة نسبية، وهذا يشير إلي أن دور الضرب قد التزمت بالمقاييس القانونية بدقة حتى متصف القرن ١٦م[٣٦]. وكان يتوجب على الدولة إجراء عمليات أكثر دقة على دور الضرب ، لضبط المعيار لصك العملة ،حتى تتجنب الدولة أزمات النقد الطاحنة .

[٤] تدهور النقد وإعادة الصك في الضربخانة :

كان للتدهور النقدي الأثر السلبي على اضمحلال دور الضرب العثمانية وانهيارها ، حيث يبدأ التدهور النقدي للدولة العثمانية بعد اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢م وهي المكمن الغني بالذهب والفضة، وقد قام الأوربيون بنقل معدن الفضة بكميات ضخمة من بيرو والمكسيك إلي أوروبا، وفي تسعينيات القرن السادس عشر طرحوها في الأسواق العثمانية[٣٧]، ونتج عن ذلك أن أنقصت قيمة العملة الفضية العثمانية[٣٨]، وقد واجهت الدولة تقلبات حادة في ارتفاع الأسعار خاصة أسعار السلع الغذائية، وظهر ذلك التقلب بسبب هشاشة الاقتصاد العثماني لاعتماده على المواد الأولية في تداولاته[٣٩] . وتشير الدلائل إلي ارتفاع عام في أسعار السلع يصل إلي ٦% سنويا كمعدل سنوي، وتصل الفترة إلي ١٥٠ عاما، فأرتفع المعدل كثيرا حتى بلغ ٢٠٠% وهذا الغلاء الفاحش زعزع أحوال الأهالي[٤٠]، وكان سببا في تذمر اجتماعي، وفي الصدد نفسه عجزت الدولة عن التصدي لتزايد كميات الفضة المتداولة في أسواقها لذلك تفاقمت الأزمات الاقتصادية ، وزاد من الأزمة النقدية أنه في عهد محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣م)

وخلفائه انتشر وباء النقود الزائفة، مما زاد من الفوضى النقدية[٤١] .

وقد اتبع السلاطين العثمانيون سياسة دورية ومنظمة لتخفيض قيمة العملة بخلطها بمعدن آخر، فلم تكن بذلك فضة خالصة وكانت بين عامي (١٤٤٤ – ١٤٨١م) وتجري تلك العملية كل عشرة سنوات، ومع ذلك فإن هذه السياسات مازالت غامضة حتى الآن[٤٢]،وعلاوة على ما تقدم وفي ظل عجز السلاطين وضعفهم استمروا في خلط العملة بالمعادن البخسة الاقتصادية بدلا من البحث عن حل للازمة[٤٣] .

وهنا يظهر الدور الفعال التي تلعبه دور الضرب في إعادة ضرب العملة من جديد، وقد كانت تقام عملية تغير العملة لسببين **وهما كالآتي :**

الأول : تخفيض قيمة العملة، فهذه العملة تستلزم إعادة صهر النقود العثمانية في الضربخانات من جديد وإعادة صكها .

ويقع أول تخفيض لقيمة العملة هو ما قامت به الدولة فقد اتخذت قرار بتخفيض العملة بشكل تمكن به من سداد عجز الميزانية بسبب سنة الازدلاف* ١٤٤٨م، وذلك لتسديد رواتب الجيش فالعملة التي كانت تسمي الأقجة كانت تزن ١،١٨١ غراما (وزن ٢٦٠ أقجة = ١٠٠ درهم) في سنة (١٤٣١ – ١٤٣٢م)، إلا أن أول عملة ضربت أثناء حكم محمد الثاني (الفاتح) لا تزن أكثر من ١.٠١٢ غراما[٤٤] .

وفي سنة ١٤٥١م، خفض مرة ثانية العملة بوزن حبه (أي ما يعادل ٠.٠٤٨ غراما) وذلك لتسديد علوفات (رواتب) الجند، وتكرار تخفيض قيمة العملة سنة ١٤٨١م، وفرض على الأهالي تبديل ما بأيديهم من عملات قديمة وثقيلة عن طريق إرسالها إلى دور الضرب لصهرها وصكها ، حيث تصك بالوزن بالعملة الجديد المخفض، وكان من المتوقع توفير ٦٠ مليون أقجة كدخل إضافي خلال مدة ثلاث سنين تصك فيها دور الضرب من جديد كلما أمكن صكه من عملات قديمة منع تداولها[٤٥] .

وفي السياق ذاته، قد خفضت العملة الذهبية سنة ١٥٥٢م، وقد انخفض وزن السلطاني من ٣.٥٥٩ غراما إلي ٣.٥٤٥ غراما ، فاضحي يصك على هذه الصورة ١٣٠ سلطاني من مائة مثقال من الذهب الخالص، وقد جري عام ١٥٧٨م أيضا تخفيض لقيمة العملة، وذلك بأن دور الضرب كانت تصك العملة تحت رقابة الدولة وحيث كانت لا تراعي الوزن الرسمي، وقد تضيف إلي المعدن القيم معادن خسيسة، ولا يردعها في ذلك رادع، ونتيجة لذلك انخفض وزن الأقجة رسميا وصار يصك

من ١٠٠ درهم من الفضة ٨٠٠ أقجة بدلا من ٤٥٠، وبهذا ارتفع سعر النقد الذهبي (السلطاني) وما يعادله من ذهب إفرنجي من ٦٠ أقجة إلي ١٢٠ أقجة[٤٦] .

وفي هذا الصدد ، حيث جاء مصر على باشا الصوفي واليا (١٥٦٣ – ١٥٦٦م) وكن قبله واليا على حلب فجاء منها وجاب معه صرافين وضرابين من حلب وأذن لهم بضرب ٢٩٤ بارة من كل مائة درهم بدلا من ٢٥٠ بارة ، وحوي الخليط الجديد ما يوازي ٣٠% من الغش فافسد بذلك النقد المصري ، وقد وصل الفساد إلي ولايات شمال إفريقيا واليمن بحيث تم ضرب ٤٥٠ أقجة بدلا من ٤٢٠ أقجة من كل مائة درهم فضة واستمر ذلك حتى تم ضرب ٨٠٠ من مائة درهم عام ١٥٨٦ ، وسمح لدار الضرب في حلب عام ١٥٩١م بضرب ٥٣٣ بارة من مائة درهم لكن دار الضرب تعمدت أن تضرب ٦٠٠ بارة من المائة درهم فانخفض وزن البارة إلي ٠,٥٧٧غرام[٤٧].

وعلى آية حال فمن العوامل التي كانت لها أثار تدميرية على الاستقرار المالي العثماني، وهو استمرارا لعلمية خفض قيمة العملة نتيجة لتدفق الفضة الرخيصة من أوروبا ، فعلي الرغم من محاولة الدولة تعويض ذلك عن طريق الضرائب، لكن الوضع كان متردي، فلم تستطع الدولة تحقيق الاستقرار النقدي[٤٨] . وبسبب الضائقة المالية للدولة، كانت تلجئ الدولة في بعض الأوقات إلي صهر الأواني، حيث اضطر السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠) وفي سنة ١٦٣٧م لتحويل بعض الأواني الذهبية والفضية وصك ما يحصل منها من معدن نقودا، بموجب ذلك قامت دور الضرب بصك النقود[٤٩]، ويتضح هنا الدور الفعال التي كانت تلعبه دور الضرب العثمانية كلما وقعت الدولة في ضائقة مالية .

وعلاوة على ما تقدم فقد أعادة الدولة الكرة مرة أخرى سنة ١٦٨٥م، وتم إعطاء الأذن لصك وتحويل مقتنيات الخزينة من تحف وأدوات وأمتعة ومشغولات ذهبية وفضية وصكها نقودا، وجري تخفيض قيمة الأقجة قليلا، بينما قاموا بضرب البارات المصرية وتركت الأقجة من ذلك التاريخ مكانتها للبارة، إلا في حسابات الخزانة العامة للدولة، وبالرغم من ذلك، وبفضل هذه العملية (صهر المقتنيات) تم صك ما قيمته ٢,٦٩٣,٠٠٠ من الذهب، أما العملة الفضية فقد قدرت بما قيمته ٦٥,٨٥٣,١٧٧ أقجة، وعد ذلك وسيلة لتنشيط دار الضرب التي كانت مغلقة لفترة[٥٠] .

ثانيا : تغير العملة كلما جلس سلطان جديد على كرسي السلطنة، وهنا نلاحظ أن

السلطان سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م) عند اعتلاءه العرش فرض على الناس تبديل ما بأيديهم من عملات قديمة مصكوكة باسم أبيه، بالأقجة المصكوكة باسم السلطان الجديد[٥١] ، وعلى الشخص المخالف تحمل نفقات أكثر لصك العملة بعد الوقت المحدد لتسليم الناس ما لديهم من نقد قديم وتبديله بالجديد.

وفي الواقع أن نشاط دور الضرب قد تباين بشكل كبير عبر الزمن، ولم يتم استخدام الطاقة القصوى للإنتاج بشكل فعلي عادة، واعتمدت دور الضرب في إنتاجها على كمية المعادن الثمينة التي كان يتم جلبها عن طريق الأفراد أو كانت تجمع من قبل الدولة وكنتيجة لذلك كانت هناك تقلبات موسمية كبيرة في إنتاج المسكوكات كما تم ذكره من قبل، فعند تكريس كل سلطان جديد، كانت الحكومة تأمر بإحضار النقود القديمة إلي دور الضرب ليتم تغييرها بحيث تحمل النقود الجديدة اسم السلطان الجيد ، وكان يطلق على هذه العملية اسم تجديد الصكة، وكان حجم نشاطات دور الضرب يزداد بحدة خلال تلك الفترات[٥٢].

[٥] المناجم وإنتاج المعادن :

اعتمدت الدول العثمانية على معدنان مهمان كما اعتمدت دول العالم الأخرى ؛ وهما الذهب والفضة اللذان يستخدمان في ضرب العملة[٥٣]، وتشير الدلائل أن البندقية في بداية الأمر كانت تقوم بجلب الذهب من مناجم الذهب الغنية في منطقة القرم[٥٤]، وأحيانا كانوا يحصلون على المعادن النفيسة من الأفلاق والبغدان قبل سيطرة الدولة عليها[٥٥] .

ومن الملاحظ أن الأناضول كانت تنتج المعادن وتصدرها أيضا ومن مواردها المعدنية، النحاس والحديد وبصورة خاصة الفضة، والتي كانت تستخرج من مناجم الفضة الواقعة جنوب شرق طرابزون* الأولي أماسيا** ، أما النحاس فقد كان يستخرج من قسطموني وسينوب، أي من شمالي شرق الأناضول، ويبدو هذا النحاس أنه من نوعية جيد ويوصف بأنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث الجودة بعد النحاس الاسبيري (بلاد الأندلس)، والجدير بالذكر هنا، أن مناجم النحاس والفضة سالفة الذكر كانت محل نزاع بين الإمارات التركمانية والدولة العثمانية خلال توسعها في الأناضول على حساب جيرانها، وبالفعل قد استولي عليها العثمانيون سنة ١٣٩١م في عهد بايزيد الأول (١٣٨٩ – ١٤٠٢م)، أضف إلي ذلك أن عائدات مناجم النحاس في الأناضول تعود إلي السلطان وعائلته، واستمر هذا الوضع إلي أن حدث الاجتياح المغولي لآسيا الصغرى، ويزيد علي

ذلك استغلال أعداء الدولة للحرب الأهلية والصراع القائم علي كرسي السلطنة بين أبناء بايزيد خلال الفترة (١٤٠٣-١٤١٣م) إلي أن استقر الوضع السيطرة العثمانية علي مناجم النحاس[٥٦] .

علاوة علي ما تقدم، فقد بدأت المساعي العثمانية للسيطرة علي مناجم الفضة والذهب الغنية في بلاد الصرب والبوسنة منذ عهد مراد الأول، وكانت هذه المناجم مهمة جدا لكل من المجر والمدن الإيطالية، ومن الأسباب الرئيسية للصراع بين هذه القوي والعثمانيين، كما احتاج محمد الفاتح، في إنشائه للإمبراطورية إلي سيولة نقدية من هذه المناجم وركز مساعيه في السنوات الأولي من حكمه، (١٤٥٤ – ١٤٦٤م)، للسيطرة علي هذه المناطق، وما إن وقعت في قبضته، حتى حاول زيادة مستويات الإنتاج في هذه المناجم بمساعدة رجال المال الصربيين واليونانيين[٥٧]، ويظهر الإنتاج السنوي من الذهب والفضة من مناجم البلقان الأساسية والمهمة في الجدول التالي :

مناطق المناجم الرئيسة في بلاد البلقان (١٤٦٨ – ١٤٧٧م)

(بآلاف الأقجات لمدة ثلاث سنوات) [٥٨] .

وحدة الالتزام		الملتزمين
المناجم في مقاطعات بلاد الصرب	٨،٠٠٠(عام ١٤٦٨م)	ياني كونتا كوزينوس من نوقوبردو ، يورغي ايفرانا من سريز ، طومانين كونتا كوزينوس من سريز وبالولوغوس من استانبول
مناجم كرايوفا وسيدراكابسي	٢،٢٥٠(عام ١٤٧١م)	على بن عبد الله من كراب فا ايفان بن كويا ، ويوك بن ملادين .
مناجم مستخدمة حديثا في إقليم الهرصك	١٥٩(عام ١٤٧٧م)	

ملاحظة : كان هناك مناجم أقل أهمية (ذهب، فضة، نحاس، رصاص وحديد) في البوسنة وغيرها في الفترة نفسها .

ومن الملاحظ هنا أن تلك المناجم في البلقان كانت تعمل بكامل قوتها من أجل توفير المعادن النفيسة للضربخانات العثمانية لتوفير النقد اللازم لنمو وتوسع الدولة العثمانية .

وتشير الدلائل، أنه ومنذ العقد الأخير من القرن ١٤م وحتى العقد السادس من القرن ١٥م، استولي العثمانيون، ثم خسروا، ثم أعادوا الاستيلاء على أماكن مناجم الفضة الرئيسة في

مقدونيا، والصرب، والبوسنة إلا أن الدولة لم تكن تصك النقود الفضية والذهبية في تلك الأماكن بالبلقان(٥٩) .

وأما عن معدن الذهب فكانت الدولة توفره عن طريق مناجمها الكائنة في البلقان، ومن إذابة العملات الذهبية الأجنبية(٦٠) .

وعلى أية حال، فقد قامت الدولة بتسليم المناجم الموجودة في البلقان وخاصة البوسنة بتسليم الذهب المستخرج إلي دور الضرب العثمانية، وانطبق ذلك أيضا على الفضة، حيث كانت مقاطعات في ولاية البوسنة غنية بالفضة أيضا فقد تم إنشاء دار ضرب في مقاطعة سربرنيتسا بالبوسنة والتي كانت نشيطة جدا(٦١).

وتشير بعض المصادر إلي كمية الفضة المستخرجة من المناجم في الصرب وشمال بلغاريا، ومقدونيا وغيرهم، فيقدر الإنتاج السنوي العام لمناجم الفضة في البلقان بحلول سنة ١٦٠٠م بخمسين طنا، بالمقابل فإن إنتاج الفضة في الصرب والبوسنة في فترة ما قبل العثمانيين كان حوالي عشرة أطنان في السنة، وتشير التقديرات إلي أنه قد حدثت زيادة ملموسة في إنتاج الفضة، خلال القرنين ١٥م، ١٦م، كما تظهر أن مسارات مناجم الفضة الأوروبية والعثمانية قد تباعدت بحدة خلال القرن ١٦م، فبينما بدأ إنتاج المناجم الأوروبية بالانخفاض، في النصف الأول من القرن ١٦م، إثر وصول الفضة الأمريكية، لم يتأثر إنتاج المناجم العثمانية بذلك حتى أوائل القرن ١٧م(٦٢) .

علاوة على ما تقدم، ولعدم كفاية المعادن النفيسة، اقتضي الأمر باتخاذ بعض التدابير، مثل حظر تصدير تلك المعادن، وإنقاص عيارتها تحت إشراف الضربخانات، وكان يعاقب كل من قبض عليه متلبسا بشراء الفضة المهربة، لذلك قامت الدولة بتفتيش الصناديق في الأسواق والحوانيت، وتفتيش المسافرين مع القوافل، ووضع اليد ومصادرت الفضة غير المختومة، كما تم حظر إخراج الذهب والفضة إلي خارج البلاد(٦٣) .

ولكن ما لبث أن زادت الفجوة خاصة بعد اكتشاف أمريكا وتدفق الفضة على أوروبا وتسربها داخل الأراضي العثمانية،كما تم ذكره من قبل، مما اضر بالاقتصاديات الأوروبية الموجودة في ذلك الوقت، وأخذت البلدان العثمانية هي الأخرى نصيبها من تلك الزيادة الكبيرة في أسعار السلع، فلما كثرت كميات الفضة وتغيرت فيها معدلات الذهب والفضة انسحب الذهب من التداول، وبسبب المعوقات في عملية انتقال الذهب فيما بين العاصمة والولايات بدأت التجارة تجري بحساب العملة الفضية (الأقجة) بدلا من الذهب، ونتيجة لذلك

ارتفع تكلفة استخراج الفضة من المناجم في منطقة البلقان لصعوبة التنافس مع الفضة الأمريكية، لذلك جري إغلاق المناجم(٦٤) .

وقد ترتب على ذلك، أن قامت الضربخانات بصك الفضة التي توفرها لها مناجم البلقان فقد اتجهت إلي ضرب النقود الناقصة أي المغشوشة، ذلك لم تفلح الدولة في تثمين الفضة، كما لم تنجح في التصدي لمن يقومون بضرب النقود المغشوشة، فلما كثرت نفقات الحرب، وانضمت إليها أزمات عام الأزدلاف أصبح من الضروري إجراء تخفيض وإنقاص لعيار العملة بشكل مستمر(٦٥) .

استمر الوضع على المحك داخل الدولة العثمانية، بسبب خوض الدولة للكثير من الحروب الطاحنة ونتيجة طبيعية لذلك فقد تدهور وضع الخزانة العامة للدولة، كان اتبعت أيضا وباستمرار تخفيض عيار العملة العثمانية داخل الضربخانات(٦٦)، وفي الصدد نفسه قد تسبب فقدان العملة لجزء كبير من قيمتها من وقت إلي آخر تجدد ثورات الانكشارية، خاصة بعد تخفيض قيمة القرش العثماني ؛ ويعود ذلك إلي أن القرش هو العملة التي يتقاضي الجنود الانكشارية أجورهم، والجدير بالذكر هنا أن الدولة قامت بإصدار عملة جديدة من فئة القرش سنة ١٨١٠م بسبب الحرب القائمة بين الدول العثمانية وروسيا، فكانت العملة السائدة تساوي ١٨ قرشا، أما التي تم إصدارها أثناء الحرب فكانت تساوي ٢٦ قرش، وسميت نقود الحرب بسبب إصدارها في ذلك الوقت، وكانت عبارة عن قطعة قيمتها ٥ إلي ٦ قروش، وقام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م) بإجراءات مشددة لمنع الغش والتزوير ونقص الوزن في كل أنحاء الدولة محاولة منه للحفاظ على ما تبقي من النقد العثماني(٦٧) .

[٦] اضمحلال شأن الضربخانات وأثرها على النقد:

كانت الضربخانة هي عصب صناعة النقد العثماني فقد مرت بالعديد من المواقف لمساعدة الدولة في وقت الأزمات، حيث عملت بكامل طاقتها وبجد لإخراجها من تلك الأزمات، فمع تزايد الضغط الأوروبي على الاقتصاد العثماني بإغراق السوق العثمانية بالفضة الرخيصة، فكان لدور الضرب الدور الفعال لأحكام السيطرة على النقد، لكن ما لبث أن تعرضت إلي خسائر فادحة عرضتها في النهاية إلي تعليق العمل في الضربخانات بل ووصل الحال في بعض الوقت إلي غلقها تماما .

والجدير بالذكر هنا، وفي ولايات مصر، صار ضرب الذهب في مصر موضع نزاع بين القاهرة واستانبول، فمصر تأبي أن تضربه على وزن وعيار استانبول، فتزيد في مقدار الغش (النحاس) فيه وتضربه أخف وزنا فينتج عن ذلك :

الخزانة تلقي تبعة النقص على الوالي فتطالبه بها وتصادره عليها إذا استدعي الأمر . واعتمادهم في ولاية مصر على غش العملة .

والإضرار بحركة النقد بين استانبول والقاهرة، فعندما يتواجد في السوق عملتان من نوع واحد طرد الردئ منها الجيد من السوق ويعود ذلك إلي أن التاجر الذي يأتي بمائة دينار استانبولية إلي دار الضرب القاهرة يكون قد جاء بما يزن ١١٥ درهم مصري أو ١١٠ دراهم استانبولية ودار ضرب مصر تضرب من هذا المقدار أكثر من ١٠٤ دنانير من حيث الوزن فقط وفي ١١٠ دراهم استانبولية من الدنانير المصرية ١٤.٥ درهم من الغش الذي يوفر لدار الضرب نحو ١٠ دراهم من الذهب وبهذا تستطيع دار الضرب المصرية دفع ١٠٤ دنانير حتى وأكثر من ذلك من الدنانير المصرية مقابل مائة دينار استانبولي[٦٨] .

وفي نفس الصدد صارت مصر تستقطب ذهب الأناضول الذي تصكه دار الضرب في استانبول، مما اضر بالنقد العثماني ودور الضرب كثيرا[٦٩] .

ويزيد على ذلك أيضا، فنجد أن استغنت الدولة عن الأقجة وجودة البارة والتي كانت تضرب في استانبول بعيار ٦٠% من الفضة وفي مصر ٧٠%، ولم يقتصر غش العملة على مصر فقط بل انتشر في دور الضرب بشمال إفريقيا، وبل كانت تصك دنانير فيها من الغش أكثر من دور الضرب بمصر، لهذا كان من يأتي بالذهب إلي مصر على شكل سبائك وعملات من الناس لا يقبل المبادلة إلا وزنا يوزن ولا يرضي بدفع أجور الضرب ولا دفع الرسوم المعتادة، فلابد من شئ يعوض عن الأجرة والضرائب، وما اعتذار مسئولي دار الضرب المصرية عن صك النقد المدعو محبوب من الذهب الخالص والبارة من الفضة الخالصة إلا لأجل ما يعوض عن أجور ورسوم الصك، ويرون أن لابد من أن يكون مقدار قيراط من الغش في وزن المثقال (وهو ٢٤ قيراط) [٧٠].

وزاد من الأمر سوء بأن قامت دور الضرب في ارضرم بخلط المعادن الثمينة بالحديد ، واشتركت الأقطار الأجنبية المجاورة بعملية الغش هذه وصدرت إلى البلاد العثمانية نقودا مغشوشة بكميات كبيرة مما حدا بحكومة

السلطان إلى الاحتجاج (٧١) ، وقد اضر ذلك بالاقتصاد العثماني وزاد من أعباء الضربخانات العثمانية.

ولا نزاع في أن دور الضرب وسبب التنافس فيما بينهم أدى إلي غش النقد العثماني، وأدي ذلك في النهاية إلي انهيار الأقجة التي كانت وحدة النقد للدولة العثمانية منذ نشأتها، ومن الملاحظ هنا أن أعمال الضرب كانت حتى أواسط القرن ١٧م توفر لخزانة الدولة نقد لا بأس به، فلما شرعوا في قطع الأقجة من قروش أوروبا المتدنية العيار كانت النتيجة أن الضربخانات لم تتضاءل أرباحها مع مرور الوقت فحسب، بل بدأت تتعرض للخسارة، ولهذا السبب أيضا اتجهت الدولة إلي إيقاف نشاطها أو على الأقل تخفيضه إلي المستوي الأدنى ، ففي المدة الواقعة بين (١٦٦١ – ١٦٨٦م) كانت الضربخانة العامرة باستانبول نفسها لا تضرب من النقود إلا ما يكفي لمواجهة النفقات الشهرية للسلطان، وعائلته(٧٢). ويتضح هنا التراجع الكبير الذي كانت تلعبه دور الضرب في الحفاظ على النقد العثماني.

لكن ما لبث أن بدأت حركة النقد عودة نشاط دور الضرب ستة ١٦٩٠م بصك نقود ذات العيار الصحيح(٧٣). ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية إذا أرادة عودة نشاط دور الضرب ، صدر فرمان بإعادة صك العملة بعيارها الصحيح وقت الازدهار وبالعيار الأقل وقت الانهيار.

والشاهد من كل ما ذكر هو انعكاس التدهور النقدي في الدولة على الكفاءة الاقتصادية وكثرة عمليات تخفيض وزن العملة والضرر الكبير الذي لحق بالضربخانات العثمانية وإصدار القوائم التي أصابها التزوير بكل بساطة، ولعل هذا التدهور النقدي راجع إلي هشاشة الاقتصاد العثماني واعتماده على الزراعة فقط، وبصورة أخرى كانت الدولة العثمانية ترضخ للازمات التي تحيط بالاقتصاد، والتي كان يحيكها لها الأعداء من الدول الأوروبية إضافة إلي روسيا التي كانت تغرق السوق العثمانية بالنقود المزيفة لأحداث خل في الاقتصاد العثماني، فهي بالتالي تضغط عسكريا واقتصاديا على الدولة العثمانية للحصول على أراضيها في البلقان، وبالفعل اهتز ولم يصمد الاقتصاد العثماني، وانهارت معه الضربخانات بسبب خسارتها الفادحة .

ملحق رقم(١)[٧٤]

***الفرمان الصادر من السلطان سليمان القانوني إلى أمير أمراء بغداد بتاريخ ١٠ ربيع أول٩٦٧/١٠ ديسمبر ١٥٥٩م :**

إذن السلطان بضرب اللاري والمحمدي في دار الضرب في بغداد بغيا في ازدياد حاصل دار الضرب ثم تبين بعدها أن ضرب اللاري والمحمدي وتداولهما يساعد على تهريب الفضة إلي خارج البلاد فقد جاء في الفرمان المؤرخ ٢٦ ربيع الثاني ٩٨١ – ٢٥٨ آب ١٥٧٣ الموجه إلي أمير أمراء بغداد :

أبلغتنا أن ضرب اللاري في بغداد هو انفع بالأموال الأميرية ونري أن ضرب اللاري لا يناسب فاعمل بموجب الأمر السابق ولا تضرب إلا السليمي وصدر أمر إلي وإلي بغداد (أمير الأمراء ، بيلربي) لأن ينتبه ويحول دون تهريب القروش والفضة إلي إيران أو الهند.

ملحق رقم(٢) (٧٥)

*** فرمان التزام لدور الضرب في بغداد سنة ١٥٦٥م:**

سبق أن اجزنا صك السليماني على وزن درهم وربع (أي عشرين قيراطا) وأحيلت دار الضرب بهذه المناسبة للالتزام بمبلغ ١٤ مرة مائة ألف (أي مليون وأربعمائة ألف) أقجة . وكان ملتزموا دار الضرب يؤدون ما عليهم شهريا ثم رجعنا عن ذلك وأمرنا بضرب الشاهي على وزنه سابقا درهم ونصف (أي مثقال أو ٢٤ قيراط) وأعطيت دار الضرب للالتزام بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠٠ قيمة ولم يؤد ملتزموا دار الضرب حتى غاية شهر جمادي الأول من عام ٩٧٣ (٢٣ كانون أول ١٥٦٥) أكثر من خمسماية ألف أقجة . عدا عن ذلك فإن النقد قد قل في البلد وقل وقود التجارة إليها . وأن في العودة إلي الوزن السابق وضرب السليماني بوزن درهم ونصف فإن الفضة لن تهرب ال الخارج وستأتي لدار الضرب وسيكون هذا وسيلة لإحياء البلاد

فإن كان في الواقع ضرب الشاهي على هذا الوزن يزيد وفرة النقد في البلد ويحول دون هرب الفضة إلي هرمز و الشرق لعدم رواج السليماني هناك فينفق الشاهي في البلد وضواحيها اجزنا صك السليماني على زنة درهم

ونصف كما سبق وأن تؤجر دار الضرب إلي ملتزم يعتمد عليه وذكر الفرمان أن هناك أناسا طالبوا بالتزام دار الضرب على شرط ضرب السليماني بوزن درهم وربع ابتداء من ٢٥ جمادي الأول ٥/٩٧٣ كانون ثاني ١٥٦٦ إلي ثلاث سنين بمبلغ مليوني أقجة .

ملحق رقم (٣) (٧٦)

***مقتطفات من القوانين العثمانية المتعلقة بالضرائب ، والأموال ، ودور الضرب والمناجم. براءة (إذن عمل) دور الضرب في الروملي والأناضول: [بتاريخ ١٤٧٠ – ٦١]**

[١] أنا (السلطان) أعطي إدارة دور الضرب خاصتي في الروملي والأناضول (بورصة ، اياسلوك ، أماسيا ، قونيه ، أدرنة ، استانبول ، سريز ، ونوفو بردو) شرط الالتزام بالأمور التالية :

[٢] في استانبول ، وبورصة ، واياسلوك ، و أماسيا ، وقونيه ينبغي أن يشتروا مائة درهم من الفضة بسعر ٢٨٥ أقجة ، كما اعتادوا في السابق ، وفي سريز بسعر ٢٨٣ أقجة وفي نوفو بردو بسعر ٢٨١ أقجة .

[٣] (إضافة إلي الأقجات المقطوعة بنسبة ٣٣٠ أقجة من كل مائة درهم من الفضة) ، يجب أن يضربوا ثلاثًا وثلاثين قطعة من كل مائة درهم من الفضة . هذه القطع سوف يطلق عليها اسم محمد هاني ووزنها يساوي وزن عشر من الأقجات القديمة .

[٤] يقوم العامل بإدارة دور الضرب حسب هذه الشروط . وسوف يدفع الأقساط إلي الدولة كل ستة أشهر . ولن تقبل الادعاءات المسبقة بعدم التمكن من الدفع . ولا يحق لأحد معارضة العامل إذا ما قام بأعماله تبعا للتقاليد .

ملحق رقم (٤) (٧٧)

أمر إلي مبدلي العملات (الصرافة) (بتاريخ ١٤٧٠ – ٧١) .

[١] أنا (السلطان) آمر السنجق بيك وقضاة الروملي القيام بما يلي :

[٢] إن عمال دور الضرب خاصتي قد أرسلوا إلي مكاتبهم الأقجات الجديدة . وسوف يعلنون في الأسواق حظر المعاملات المعقودة بالأقجة المسحوبة من التداول . وسيعاقب اليازكجي (منفذو هذا الحظر) وبالتعاون مع الصرافة كل من لا يطيع هذا الأمر .

[٣] يدفع للذين يحضرون الفضة أو الآقجة القديمة إلي دور الضرب في استانبول أو أدرنة ، ٢٨٥ أقجة لكل مائة درهم ؛و ٢٨٣ أقجة لكل مائة درهم في سريز و ٢٨١ أقجة لكل مائة درهم في دار ضرب نوفو بردو .

[٤] يدفع للصرافة الذين سيحضرون الأقجـــات الجديدة إلي دور الضرب في الروملي لهـــم خمس أقجات أقل مـــن الأســـعار الرســـمية المحددة من قبل دور الضرب .

[٥] يدافع السنجق بيك والقضاة عـــن مصـــالح السلطان وليس عن مصالح العامل .

ملحق رقم (٥) (٧٨)

مقتطفات من القانون المتعلق بأمين (مدير) دار الضرب في سريز (بتاريخ ١٤٦٠ – ٦١ أو ١٤٧٠ – ٧١) :

[١] السلطان يعين حاجي كمال أميناً لدار الضرب في سريز . وسوف يذهب إلي هناك للإشراف على نشاطات العميل وصاحب العيار وضبطها ، وبشكل عام ، للإشراف على كل نشاطات دار الضرب .

[٢] عندما يحضر العامة فضة إلي دار الضرب ، ينبغي على الأمين وصاحب العيار أن يجلسا إلى جانب الميزان وأن يقوما بوزن الفضة بدقة . العامل أو وكيله ينبغي أيضا أن يكون حاضراً عند وزن الفضة بطريقة سليمة ، كما ينبغي على الأمين وصاحب العيار أن يتبعا الفضة إلي المسبك لتذويبها ، وذلك تلافياً للسرقة والتزوير .

[٣] بعد أن تكون النقود قد أنتجت بطريقة سليمة ، ينبغي على الأمين حفظها في خزينة دار الضرب يجب على العمال أن لا يأخذوا النقود معهم إلي البيت (للتحقق من أوزان النقود) ينبغي عليهم وزن ١٠٠ درهم من النقود وعد ٣٣٠ أقجة . ويعتبر مقبولا إذا كان العدد ٣٢٩ أو ٣٣٠ ونصف أقجة من كل مائة درهم . غير أنه إذا وجد ٣٣١ أقجة ، فإن عليهم أن يعيدوا النقود إلي المسبك لتذويبها من جديد .

[٤] على الأمين أن يعيد النقود ليس إلي العامل وإنما إلي مالكي الفضة . وعلى صاحب العيار أيضا التحقق من كون الفضة التي أحضرت للسك قد تم وزنها بطريقة سلمية وصادقة .

[٥] ينبغي على القاضي أن يعين إلي جانب الأمين رجلا قادرا على ملاحظة ومراقبة كل ما ذكر أعلاه وعلى أمين دار الضرب وأمين القاضي إتمام واجباتهما بإشراف القاضي دائما . وعليهما القيام بأعمالهما في كل الأوقات بما يتماشي مع الأنظمة والتقاليد دون إحداث أي تغيير . وعلى القاضي وعلى أمين دار الضرب أن يعلما السلطان بأي تصرف مناقض لهذه الأنظمة من قبل العامل وعلى القاضي أيضاً أن يعلم السلطان بأي مخالفة يرتكبها الأمين أو صاحب العيار ، وإذا لم يقم بذلك ، يُدان بتهمة التواطؤ.

ملحق رقم (٦) (٧٩)

حظر الفضة والأقجة القديمة في الأناضول (صدر أولاً خلال عهد محمد الثاني ؛ التاريخ المحدد غير معروف) .

[١] أنا (السلطان) أرسلت اليازكجي إلي سنجق اياسلوك ، وايدين ، وصاروخان ، ومنتشا ، وإلي إقليم يدينزلي لتطبيق الحظر على الفضة والأقجة القديمة وقد أمرت بما يلي :

[٢] على اليازكجي أن يذهب إلي هذه المناطق ويفتش المحال (الصناديق) في الأسواق المسقوفة ، والغرف في خانا المسافرين والمراكب البحرية ، وأمتعة المسافرين ويضبط أعمال التجار وحيثما يجد فضة دون ختم أو أقجات قديمة مسحوبة من التداول ، يصادرها ويحضرها إلي دور الضرب خاصتي ، ويفرض على المخالفين دفع أقجتين عن كل درهم من الفضة . كما عليه أن يمنع أي بيع أو تعاملات معقودة بالأقجة القيمة وعليه أن يحبس المخالفين ويعاقبهم من قبله .

[٣] من المسموح به في المدن بيع كمية من الفضة لا تتجاوز مائتي درهم لمن يعمل في المعادن الثمينة ، مثل ، الصائغون والمطرزون .

[٤] يوقف اليازكجي الأشخاص الذين يوجد بحوزتهم أقجات مزورة ويحضرهم إلي السنجق بيه والقاضي الذي يفتح تحقيقا بالأمر. وإذا ثبت جرم تزوير المال استنادا إلي الشريعة ، فسوف ينقل الحكم مالي اليازكجي الذي سيقوم عندها بشنق المجرم ومصادرة أملاكه .

ملحق رقم (٧) (٨٠)

مقتطفات من قانون الحظر على الذهب في استانبول وأدرنة (بتاريخ ١٤٨٢) :

[١] الحظر السابق المتعلق بسك الفلورين الذهبي في استانبول ، وأدرنة ، وسريز قد أوضح ما يلي:الصائغون ، والصيارفة والجوهرجيون يجب أن يبيعوا الذهب فقط إلى دور الضرب ، التي يجب أن تدفع ١٢٩ فلورين (قطعة ذهبية) مقابل ١٠٠ مثقال من الذهب الصافي . كما يجب أن تدفع ١٢٥ قطعة إلي الملاك ويجب الاحتفاظ بأربعة فلورين كضريبة على الصك .

[٢] لا ينبغي على العامل أخذ كل الذهب ؛ لأن هذا سيسبب نقصا في الذهب وسوف يمنع إنتاج أشياء ثمينة . غير أن الذهب المخصص للبيع لا يباع دون معرفة العامل . وفي حال عدم وجود مشتر بالسعر المقدم من قبلهم ، يشتري العامل الذهب ويصك به

الفلورين . أولئك الذين يريدون صك فلورين ، أن يصكوها بحسب العادات وأن يدفعوا ضريبة . تصدير الذهب محظور .

[٣] القانون السابق وضح أن الذين يمسكون ومعهم فلورين ذهبية منتقصة ، سوف يدفعون غرامة قدرها أربعون أقجة عن كل مثقال من الذهب ، ولن يسمح لهم بالاستمرار في مهنتهم كصائغين أو صيارفة إلا إذا سمح لهم العامل بالعودة إلي ممارسة أعمالهم . وفي ظل النظام الجديد ، لن يعتقل المخالفون فقط بل سترسل أسماؤهم أيضا إلي حكومتي لمعاقبتهم .

ملحق رقم (٨) (٨١)

مقتطفات من قانون نوفو بردو حول المناجم (بتاريخ ١٤٥٥م):

[١] أنا (السلطان) أرسلت اليازكجي إلي نوفو بردو والمناجم الخاصة بها لفرض الحظر وإمرتهم القيام بما يلي .

[٢] يراقب اليازكجي المناجم وكل عمليات إنتاجها . كما يستغل الإنفاق ويبقي المعدات شغالة بشكل جيد . وسوف يفرض العمل على الذين لا يعملون ويعاقب كل من يقاومه . ويجب أن يعترف بسلطته من قبل كل الذين يعملون في نوفو بردو والمناجم الخاصة بها .

[٣] إذا تدخل شخص آخر ، غير العامل ومن يعملون لديه في قضايا المناجم والعمال فسوف يعاقب من قبل اليازكجي .

[٤] يعط اليازكجي اذونات إقامة لكل الذين يعملون في المناجم من أجل تأمين ازدهارها ولا يحق لأحد التدخل في أعمال اليازكجي .

ملحق رقم (٩) (٨٢)

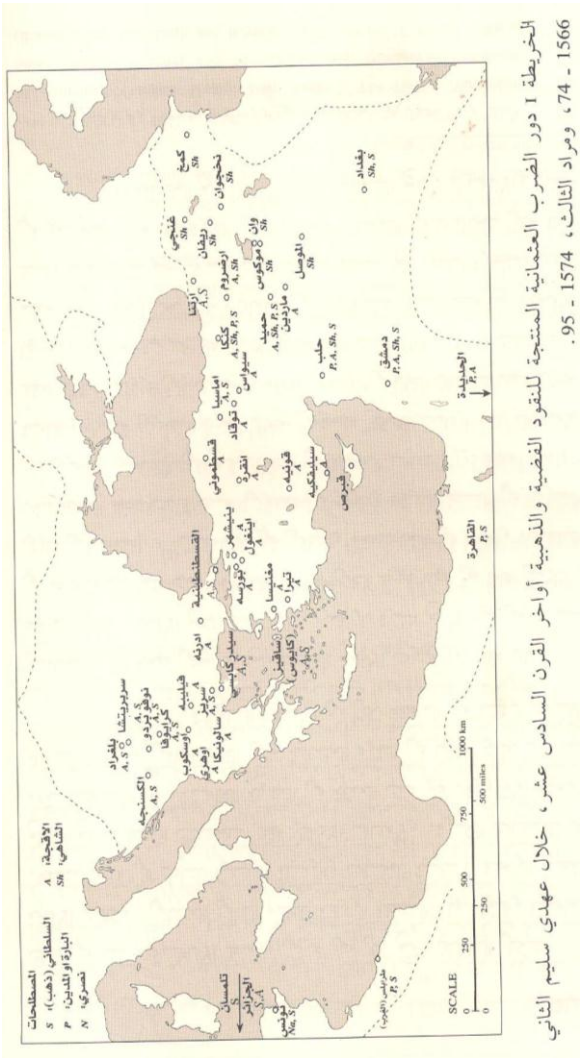

الخريطة ١ دور الضرب العثمانية المنتجة للنقود الفضية والذهبية أواخر القرن السادس عشر، خلال عهدي سليم الثاني ومراد الثالث، 1574 - 1595، 74 - 1566.

ملحق رقم (١٠) (٨٣)

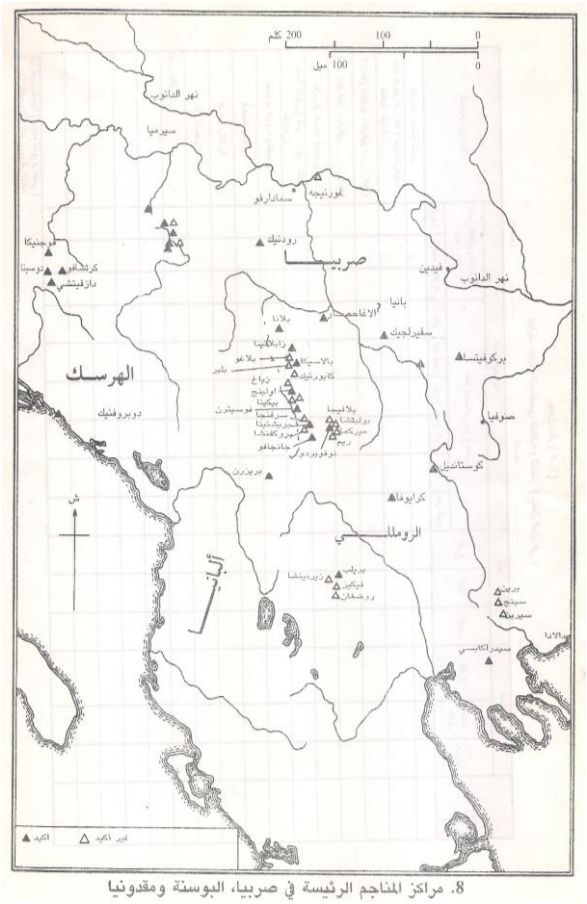

8. مراكز المناجم الرئيسة في صربيا، البوسنة ومقدونيا

الهوامش والإحالات

- الإيلخانيين: هم سلالة مغولية حكمت إيران والعراق والشام والقفقاس وأجزاء من الأناضول .

١. شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ن دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، صـ ٧١ .

٢. نفسه،ص ٧٢-٧٣.

** الضربخانة: هي مبنى سك العملة في الدولة العثمانية، وهي تنقسم إلى شقين الأول ضرب وهي عن العربية، والثاني خانة وهي عن الفارسية بمعين دار. فتصبح الكلمة دار ضرب النقد. وقد انتشرت دور ضرب العملة في كثير من مدن الدولة العثمانية، نظام الالتزام في إدارة الضربخانات في كافة أنحاء الدولة. انظر: شوكت باموك: المرجع السابق ص، ٨٠-٨٢؛ شمس الدين سامي: قاموس تركي، إستانبول، ١٣١٧هـ، ص ٨٥٣.

*** الأقجة: كلمة تركية معناها الضارب، وهي وحدة النقد الأساسية للدولة العثمانية، وهي عمله فضية، وأول من قام بضرب الأقجة هو السلطان أورخان عام ١٣٢٧م. انظر: موسى الحسيني: تاريخ النقود الإسلامية، دار العلوم، ط٣، بيروت،١٩٨٨م، ص١٠٩؛ شمس الدين سامي: قاموس تركي، استانبول، ١٣١٧هـ، ص٤٤-٤٥؛ أحمد توفيق: المرجع السابق، ص١٩٩.

٣. هاملتون جب، هارولد بوين : المجتمع الإسلامي والغرب " دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي "، ترجمة : أحمد ايبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، طـ١، ٢٠١٢م، جـ ٢، صـ ٧٩ .

٤. أحمد جودت باشا : تاريخ جودت، ترجمة : عبد القادر أفندي الدنا، تحقيق : عبد اللطيف محمد، مؤسسة الرسالة، طـ١، بيروت، ١٩٩٩، صـ ٣٧١

٥. نفسة، صـ ٣٧١ ؛ سيد محمد السيد : تاريخ الدولة العثمانية " النشأة – الازدهار "، مكتبة الآداب، طـ ١، القاهرة، ٢٠٠٧م، صـ ٩٦ .

٦. شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧١-٧٢.

٧. أكمل الدين إحسان أوغلو : الدولة العثمانية " تاريخ وحضارة "، مكتبة الشروق الدولية، طـ ١، القاهرة، ٢٠١١م، صـ ٦٦٣ . فقد كان المعتقد حتى عام ١٩٧٧م أن أول عملة عثمانية ترجع إلي أورخان بك، فلما تم اكتشاف عملة مكتوب عليها عثمان بن أرطغول، تغيرت الفكرة تماما .

٨. نفس المرجع والصفحة

٩. جودت باشا : المصدر السابق، صـ ٣٧١ – ٣٧٢.

١٠. نفس المصدر والصفحة .

١١. أحمد جودت باشا : المصدر السابق، صـ ٣٧٢.

١٢.هاميلتون جب، هارولد بوون : المرجع السابق ، جـ ٢، صـ ٧٩ .

١٣.عبد الحق العيفة : تطور النقود في التاريخ الإسلامي " منذ صدور الإسلام إلي نهاية الحكم العثماني " إصدارات جامعة اليرموك، طـ ١، الأردن، ٢٠٠٩م صـ ٣٧ .

- البارة: Para بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة في النصف الثاني من القرن ١٦م، اضطرت الدولة لإصدار الوحدة المالية الجديدة هي البارة الفضية، فقد بدأت الدولة العثمانية في سك البارة التي كانت على طراز الوحدة المالية المتداولة في مصر المحروسة وأجزاء من روسيا، وكان يحتوي على ثلاثة أضعاف كمية الفضة الموجودة في الأقجة ومن الواضح أنه تم إصدارها في استانبول في عهد السلطان مراد الرابع، بين عام ١٦٢٣، ١٦٤٠. انظر: شوكت باموك: المرجع السابق: ص ٢٦٤؛ أحمد رفيق: آغا البنات، ترجمة: سامية محمد جلال، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة ٢٠٠٩، ص١٩١.

**القرش: Kursh قامت الدولة العثمانية بإصدار القرش العثماني ضمن سلسلة من الإجراءات لحل أزمة النقد الطاحنة؛ لهذا أصدرته الدولة في الربع الأخير من القرن ١٧م. واختلف وزن القرش من وقت لآخر في بداية القرن ١٨م وللمزيد عن وزن القرش في القرن ١٨م. انظر: شوكت باموك: المرجع السابق، ص٢٩٥؛ أحمد رفيق المرجع السابق، ص ٢٠٠.

١٤.أحمد محمد السامرائي، محمد حمزة حسني : الانكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٢٦م، مجلة التربية والعلم، جامعة تكريت، مج١، ع٢، ٢٠١٠م، صـ ٧٩ .

١٥.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، صـ ٦٦٣ .

١٦.هاميلتون جب : المرجع السابق، مج٢، صـ ٨٠-٨١.

١٧.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ،ص ٦٦٣.

١٨.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ١٢٨ .

١٩.نفسه ، صـ ٢٩٦ – ٢٩٧ .

٢٠.نفسه، صـ ٣١٣ ؛ شارل عيسوي : التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة : سعد رحمي، دار الحداثة، طـ ١، بيروت، ١٩٨٥، صـ ٢٣ – ٢٤ .

٢١. شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٣٥٨-٣٦٠.

٢٢.نفسه، صـ ٧٣ – ٧٤ .

٢٣.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٦٩ ..

٢٤.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧٨ .

٢٥.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، صـ ٢١٨.

٢٦.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧٨ – ٧٩.

٢٧.محمد حسن العيدروس : الأطلس التاريخي للخلافة العثمانية " اختلاف الهياكل الاقتصادية وأثارها على دولة الخلافة "، دار الكتاب الحديث، طـ ١، القاهرة، ٢٠١٣م، صـ ٢١٨ – ٢١٩ .

٢٨.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧٩.

٢٩.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٧٠ .

٣٠.شوكت باموك، المرجع السابق، صـ ٧٩ .

٣١.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٦٩ .

٣٢.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧٩-٨٠.

٣٣.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٧٠ .

٣٤.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٨٠.

٣٥.نفسه، صـ ٨٠ – ٨١.

٣٦.نفسه، صـ ٨١ .

٣٧.ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة : حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، طـ

١، بيروت، ٢٠٠٨ م، صـ ١٠٧ ؛ أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٠٥.

٣٨. أحمد آق كوندز، سعيد أوزتورك : الدولة العثمانية المجهولة " ٣٠٣ سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية "، وقف البحوث العثمانية، طـ ١، استانبول، ٢٠٠٨م، صـ ٧٣٨ .

٣٩.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٤٥ ؛ ظاهر يوسف الوائلي : خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات الكوفة، العدد ١، ٢٠٠٤م، صـ ٧١ .

٤٠.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٠٥ – ٦٠٦.

٤١.هاميلتون جب، هارولد يوون : المرجع السابق، جـ ٢، صـ ٨٣.

٤٢.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٨٩ – ٩٠، ١٠١ – ١٠٢.

٤٣.محمود على عامر : الدولة العثمانية " تاريخ ووثائق "، دار الرحاب، طـ ١، دمشق، ٢٠٠١م، صـ ٥٠.

- الازدلاف:كان الديوان في الدولة العثمانية يستعمل على مر العصور في الشؤون المالية تقويما ماليا معقدا قام على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية ، فكانت مداخيل الدولة تجبى استنادا إلى السنة الشمسية ، بينما كانت المصاريف وفي مقدمتها الجند تدفع وفقا للسنة القمرية ومعلوم أن بين هاتين السنتين فرقا يبلغ أحد عشر يوما ، بمعنى أن كل ٣٢ سنة شمسية تعادل ٣٣ سنة قمرية مما يحدث فارق في خزانة الدولة ، بعبارة أوضح تواجه الدولة نفقات سنة في كل ٣٣عام هجري ليس لها مقابل في الدخل وحتمية أداء رواتب الموظفين والجند ، في حين لا يوجد رصيد لذلك. أنظر: خليل ساحلي أوغلي : من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني " بحوث ووثائق وقوانين "، إرسيكا للنشر، طـ ١، استانبول، ٢٠٠٠م، صـ ٩١-٩٢.

٤٤.نفسه، صـ ١٠٧؛ وللمزيد عن تخفيض عيار العملة أنظر: شوكت باموك : المرجع السابق، صـ٣٤١– ٣٦٠.

٤٥.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق، صـ ١١٠ – ١١١ .

٤٦.خليل اينالجك : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، طـ ١، بيروت، ٢٠٠٧م، مج١، صـ ٧١ .

٤٧.خليل ساحلي أوغلي :المرجع السابق ، صـ ٢٢١ – ٢٢٢.

٤٨.خليل اينالجك : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، طـ ١، بيروت، ٢٠٠٧م، مج١، صـ ٧١ .

٤٩.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق، صـ ١١٣ .

٥٠.أكل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٦٤ ؛ خليل ساحلي أوغلي : المجرع السابق، صـ ١١٩.

٥١.نفسه، صـ ١٠٩ .

٥٢.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٧٩.

٥٣.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٦١ .

٥٤.نفس المرجع والصفحة .

٥٥.كات قليت : التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة : أيمن الارمنازي، مكتبة العبيكان، طـ ١، الرياض، ٢٠٠٤م، صـ ٢٣٢..

*طرابزون Trabizoun: هي ولاية عثمانية تبعد عن البحر الأسود ١٠٠كم، وهي مركز تجاري مهم للدولة وفتحها العثمانيون عام ١٤٦٠م. انظر:

مستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة: عصام محمد الشحادات، دار ابـن حـزم، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م ،٣٤٥.

** أماسيا Amassia: مدينه تقـع جنـوب شـرق أزمير، وهي مركز ولاية سيواس. انظر: نفسه، ص ١٠٤.

٥٦.كات فليت : المرجع السابق، صـ ٢٣٢ – ٢٣٤ .

٥٧.خليل إينالجك : المرجع السـابق، جـ ١، صـ ١١٦.

٥٨.نفسه، صـ ١١٧.

٥٩.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٨٣ .

٦٠.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، مج١، صـ ٦٦١ .

٦١.خليل اينالجك : المرجع السابق، جـ ١، صـ ١١٧ .

٦٢.شوكت باموك : المرجع السابق، صـ ٨٥ .

٦٣.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٦١ – ٦٦٢ .

٦٤.نفسه، صـ ٦٦٢ .

٦٥.نفس المرجع والصفحة

٦٦.وللمزيد عن التخفيض الكبير لوزن العملة انظـر : شوكت باموك : المرجع السـابق، صـ ٣٤٠ – ٣٦٠ .

٦٧.محمد عبد اللطيف البحراوي : حركـة الإصـلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثـاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م)، دار التراث، طـ ١، القاهرة، ١٩٨٧م، صـ ٢٢٤ .

٦٨.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق، صـ ١٣٦

٦٩.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق، صـ ١٣٧ .

٧٠.نفس المرجع والصفحة .

٧١.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، صـ ٢٢٨.

٧٢.أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق، جـ ١، صـ ٦٧٠ .

٧٣.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق، صـ ١٣٥.

٧٤.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، صـ ٢٢٤.

٧٥.خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، صـ ٢٢٥ – ٢٢٦.

٧٦.شوكت باموك : المرجع السـابق ، صـ ٤١٤ – ٤١٥.

٧٧.نفسه ، صـ ٤١٥ – ٤١٦.

٧٨.نفسه ، صـ ٤١٦ – ٤١٧.

٧٩.نفسه ، صـ ٤١٧ – ٤١٨.

٨٠.نفسه ، صـ ٤١٨ – ٤١٩.

٨١.نفسه ، صـ ٤١٩.

٨٢.نفسه ، صـ ١٧٥.

٨٣.خليل إينالجك : المرجع السابق ، ج١ ، صـ ١١٩.